بيان دولة الكويت
يلقيه

سعادة السفير/ طارق محمد عبدالحي البنّاي

المندوب الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة

في

المؤتمر الخامس لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية
وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

مقر الأمم المتحدة – نيويورك
18 نوفمبر 2024

المراجعة بعد الالقاء

السيد الرئيس،

بداية، أود أن أعبر عن دعم وفد بلادي الكامل للبيان الذي ألقاه وفد دولة قطر الشقيقة باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

كما يشرفني، بالأصالة عن نفسي ونيابة عن وفد دولة الكويت، أن أهنئ جمهورية موريتانيا الشقيقة على توليها رئاسة المؤتمر الخامس لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ونثق تماماً، سعادة السفير "سيدي محمد لغضف"، في حكمتكم وخبرتكم التي ستساهم بلا شك في تحقيق تطلعاتنا المشتركة والبناء على إنجازات الدورات السابقة، كما نتوجه بالشكر لدولة ليبيا الشقيقة على رئاستها الموفقة للدورة الرابعة للمؤتمر، وإلى سعادة السفير/ طاهر السني، وفريق ليبيا النشط القدير على ما بذلوه من جهود مقدرة في هذا السياق.

ولا يفوتنا في أن نشيد بالجهود التي قامت بها دولة قطر الشقيقة، من خلال عقد اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة في دولة قطر بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشوون نزع السلاح، إجتماعاً إقليمياً بعنوان "وجهات نظر حول مؤتمر إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط"، في شهر يونيو الماضي، وهذا يدل على إهتمام دولة الرئاسة الخليجية الشقيقة بهذا المسار المرادف الهام والرغبة الصادقة في إنشاء المنطقة وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 75/33.

السيد الرئيس،

إن طموحنا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ليس مجرد أمنية، بل هو مسعى يتطلب إرادة سياسية جادة، وتعاوناً إقليمياً ودولياً، هذا التطلع ليس فقط مسؤولية أخلاقية، بل أيضاً التزام قانوني يقع على عاتق الدول الأطراف في معاهدة حظر الانتشار النووي، وهو تجسيد لما أقره مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام 1995.

وفي هذا الإطار، وانطلاقاً من قناعة راسخة بأهمية هذا المسار، عملت دولة الكويت بجد وإيجابية لتعزيز هذه الرؤية، وخاصة خلال رئاستنا للدورة الثانية من المؤتمر، حيث تمكنا من تحقيق إنجازات هامة، منها اعتماد قواعد الإجراءات وتشكيل لجنة عمل غير رسمية لتفعيل التواصل بين الدورات، وكان لهذا التقدم أثره الإيجابي بفضل تعاون الدول الأعضاء وابتعادها عن الانقسامات الجانبية والجيوسياسية. ونأمل أن يستمر هذا النهج البناء في الدورة الحالية لتحقيق مزيد من التقدم.

وأود أن أذكّر بأن قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمثل ركناً أساسياً في اتفاق التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار، كما جاء في مؤتمر مراجعة عام 1995.

وفي هذا الصدد، وفي ظل ما سيتم مُناقشتهُ في الدورة الحالية للمؤتمر من إجراءات لإنجاح الدورات القادمة، ومراجعة لنتائج الدورات السابقة، نود الإشارة إلى مقترحنا الذي جاء في ورقة العمل التي قدمتها بلادي دولة الكويت في الدورة الرابعة من هذا المؤتمر، والقاضي بإنشاء مجموعة صغيرة تتألف من رؤساء

المؤتمر السابقين، بهدف تحقيق حضور جميع المدعوين في الجلسات اللاحقة، وأن تتولى هذه المجموعة الأساسية أي مهام خاصة تُعتبر ضرورية من قبل المُشاركين في المؤتمر، على أن تتم تسميتها بـ "لجنة الحكماء"، داعين لضرورة تفعيل هذا المُقترح والعمل على إنشاء هذه اللجنة لما تحملهُ من أهمية في تعزيز دور المؤتمر وتحقيق أهدافه الرامية إلى إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط.

السيد الرئيس، الزملاء الأعزاء،

نحن اليوم في عالم يشهد تحديات متفاقمة وسباق تسلح متصاعد، وإن عدم التقدم في مسار نزع السلاح له تداعيات ستطال الجميع، فهذه التهديدات لا تعترف بالحدود.

لذلك، بات من الضروري أن نتحلى بالشفافية والصراحة؛ فهذه هي الخطوة الأولى نحو بناء الثقة المتبادلة وتحقيق الأهداف المشتركة؛ إن استمرار وجود أنشطة نووية سرية أو منشآت خارج رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في

منطقتنا يشكل تهديداً مباشراً لأمن المنطقة والعالم، ويقوض الجهود الدولية لتعزيز الثقة.

وفي هذا السياق، ترحب دولة الكويت بأي خطوة إيجابية في مجال نزع السلاح، وتعبر عن قلقها العميق إزاء التراجع عن الالتزام بالاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها معاهدتا عدم انتشار الأسلحة النووية وحظر التجارب النووية، ونؤكد مجدداً أن الحل الأمثل لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية هو القضاء عليها تماماً.

وإنه لمن المؤسف أن نشهد إخفاق مؤتمري مراجعة معاهدة عدم الانتشار لعامي 2015 و2020 في التوصل إلى وثيقة ختامية، وندعو كافة الدول إلى تجاوز الخلافات والعمل بجدية وإيجابية من أجل الوصول إلى وثيقة شاملة ومتوازنة في مؤتمر المراجعة القادم.

السيد الرئيس،

أختتم كلمتي بالتأكيد على أن الأمن والسلم الدوليين هما أساس كل تنمية وازدهار، ولا يمكن تحقيقهما في ظل انتهاك الاتفاقيات الدولية وتطوير الأسلحة النووية، ونحن ندعم حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بعيداً عن التهديد لأمن واستقرار العالم.

واود أن أشير إلى دعوتنا لمشاركة جميع دول المنطقة في أعمال المؤتمر، إلا أن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، هي الوحيدة التي امتنعت عن المشاركة في أي من دوراته، وهي الكيان الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وأؤكد بوضوح تام في الوقت الراهن: لن نقبل أبداً بمشاركة هذا الكيان الغاصب، ولا بحكومته هذهِ التي تفتقر إلى أبسط معايير الإنسانية، فرغم تطلعنا الحقيقي إلى إشراك جميع دول المنطقة، إلا أننا لن نتعامل مع حكومة تمعن في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ولن نغض الطرف عن الإشارة الضمنية بامتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، والتي تجلت خلال دعوة أحد

وزراء حكومة الاحتلال في العام الماضي، لإسقاط قنبلة نووية على قطاع غزة، هذه الأرض الفلسطينية التي تؤوي أكثر من مليوني مدني، نصفهم من الأطفال والنساء، حيث إن هذه الدعوة الصريحة لا تفضح وحشية الكيان فحسب، بل تكشف بشكل مباشر امتلاكه أسلحة نووية وتهديده باستخدامها؛ وعلى من يدافع عن هذا الكيان الغاصب كلما أتيحت له الفرصة، الكف عن الكيل بمكيالين، مثلما يصر على الإشارة لدول معينة، منها من هو منضم إلى معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، وأن يُطالب كذلك بانضمام الكيان المارق المغتصب إلى معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية والإعتراف بإمتلاكهِ لها، ومعاملتهِ كدولة مارقة خارجة عن القانون، وإخضاع كافة منشآتهِ النووية إلى رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن يُدين بأشد العبارات التهديد بإستخدام الأسلحة النووية، حتى يستعيدوا مصداقيتهم.

ونجدد مطالبتنا للمجتمع الدولي ومجلس الأمن خاصة أن يضطلع بمسؤولياتهِ، و أن يستخدم كافة الأدوات المتاحة له من أجل وقف الإبادة الجماعية على الشعب الفلسطيني الشقيق، ووقف الحرب فوراً وإدخال المساعدات اللازمة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة والعمل فوراً بعد ذلك على

محاسبة مقترفي جرائم الحرب، وعلى رأسهم رئيس وزراء الكيان المحتل حتى أقل جندي، ووضع آلية دولية لتعويض الفلسطينيين ليس فقط على الجرائم المرتكبة في حقهم خلال حرب الإبادة على غزة، ولكن على كل الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في حقهم منذ النكبة ومن بعد ذلك الاحتلال.

شكراً، السيد الرئيس.